السلطات المركزية بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني

The central authorities in Algiers during the Ottoman era.

ط.د. مخفي مختار
جامعة مصطفى اسطمبولي-معسكر
mokhtar.mokhfi@univ-mascara.dz

أ.د. بن عتو بلبروات
جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس
belbraouateb@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/06/19 تاريخ القبول: 2022/06/24 تاريخ النشر: 2022/12/30

Abstract :

The period of Ottoman rule in Algeria is considered one of the most significant historical periods. Their role was not limited to freeing the coasts of the province of Algeria from the Spanish presence and ending their presence after the fall of their last fortress in Oran in 1792g. They have rather worked to establish the modern Algerian state and its institutions since the period of the reign of the bilirbayas, in particular during the time of Hassan Pasha. Who is the first to lay the foundations and political and military systems of this modern state, expand its borders and designate the capital, which has developed throughout their presence in Algeria.

The political, militaristic and religious organizations at the level of the House of the Sultan, and the forces which affect it, underwent evolutions and improvements throughout the Ottoman presence in Algeria 1520-1830 g, through which the rulers of the province of Algeria were able to submit the population and the country to their domination, after having eliminated the movements of rebellion and disobedience, and extended the influence of their authority to the desert areas.

Keywords: The period of Ottoman; the city of Algiers; the central authorities; the executive authority; the legislative authority; the judiciary governance; the authority; the state; regime governors; functions; Institutions; mission.

الملخص:

تعتبر فترة الحكم العثماني للجزائر من أبرز الفترات التاريخية، لم يقتصر دورهم في تحرير سواحل ايالة الجزائر من الاحتلال الاسباني، وإنهاء وجودهم بعد سقوط آخر قلاعهم في وهران 1792م، بل العمل على تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها منذ فترة حكم البليربايات، خاصة مع أيام حسن باشا الذي يعد أول من وضع الأسس والنظم السياسية والعسكرية لهذه الدولة الحديثة، وتوسيع حدودها وتعين العاصمة.

وعرفت التنظيمات السياسية والعسكرية والدينية على مستوى دار السلطان، والقوى المؤثرة فيها، تطورات وتحسينات طيلة الوجود العثماني بالجزائر 1520-1830م، ومن خلالها تمكن حكام ايالة الجزائر من إخضاع البلاد لحكمهم، بعد القضاء على حركات التمرد والعصيان، وتوسيع نفوذ سلطتهم حتى المناطق الصحراوية.

الكلمات المفتاحية: العهد العثماني؛ مدينة الجزائر؛ السلطات المركزية؛ السلطة التنفيذية؛ السلطة التشريعية؛ السلطة القضائية؛ الحكم؛ السلطة؛ الدولة؛ النظام؛ الحكام؛ المؤسسات؛ الوظائف؛ المهام.

مقدمة:

شهد المغرب الأوسط في أوائل القرن السادس عشر تحولا سياسيا جسده خير الدين بربروس" الذي نجح في إقامة دولة مركزية تحت مسمى الجزائر المحروسة، وتمكن خلفاؤه من تحقيق استقلاليتها عن الدولة العثمانية، وأصبح حُكامها ينتخبون في الجزائر انتخابا ضيقا، وأصبحت

الجزائر العثمانية دولة مستقلة ذات علم وجيش وعملة وتربطها علاقات دبلوماسية مع الدول الأجنبية، مع الاعتراف بالخلافة العثمانية من خلال تقديم الهدايا كل ثلاث سنوات كعربون على الولاء والاعتراف القائِم على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة والرابطة الروحية. وفي مجال الحكم وتنظيم شؤون الدولة، سعى حكام الجزائر العثمانية إلى اقتباس النظم والوظائف من نظم الخلافة العثمانية، مع الإبقاء على بعض التنظيمات الإدارية المحليّة (السلطات المدنية) مما جعل هذا النظام يتميز بالمرونة والفاعلية والبساطة[1]، قوامه الشرع الإسلامي والعادات والعرف.

وعلى هذا الأساس أصبحت الجزائر عبارة عن جمهورية، والبعض يعتبرها جمهورية عسكرية بفضل قيادتها السياسية الحاكمة في مقدمتهم "خير الدين" الذي فرض الطاعة والولاء واحترام القانون، وخضوع الكل للشريعة الإسلامية، وتم سن دستور خاص للبلاد[2] يقوم على أساس نظام المؤسسات لا على أساس التنظيم القبلي التقليدي، واستكملت تنظيماته مع نهاية القرن 12هـ/18م حيث أصبحت السلطة التنفيذية بيد "الداي" يساعده ديوان خاص ومجموعة من الموظفين الساميين.

وعلى ضوء ما تقدم، نحاول التطرق للسلطات السياسية والعسكرية والقضائية، على مستوى مدينة الجزائر العاصمة، والقوى الفاعلة فيها، والتطورات التي عرفتها خلال فترة الحكم العثماني الذي ناهز الثلاثة قرون من الزمن.

1-السلطة التنفيذية:

تتشكل من مجموعة من الموظفين الساميين على رأسهم الباشا (الداي)[3]، يساعده مجموعة من الموظفين الساميين الذين يختارهم بنفسه، يشكلون مجلس الحكومة أو حكومة الداي، الذي يشرف على الجهاز السياسي للبلاد وهم العملاء المنفذين.[4]

1.1-الباشا:

هو الحاكم الأول والأعلى يعتبر رئيس الدولة، المسؤول عن سياسة البلاد الداخلية والخارجية، ومصدر السلطات، والممثل الشرعي للسلطان العثماني بالجزائر، مهما اختلفت تسميته أو لقب حكمه من فترة لأخرى حسب تقلب الأوضاع وتطور علاقة الجزائر العثمانية بالباب العالي، فكان البايلرباي المطلق الصلاحية من الملوك مستقلين رغم اعترافه بسيادة السلطان عليه، وكانوا يمارس سلطته بنفسه أو بواسطة خلفاء ومعاونين له في حالة انشغاله وغيابه عن الإيالة. وتم تعويضه "بالباشا" المقيد بثلاث سنوات، ثم الآغا الذي يمثل عهده بداية الاستقلال عن الباب العالي والحد من سلطة رياس البحر[5]، وهو مقيد بشهرين قمريين، وأخيرهم "الداي" ثم"الداي الباشا" الذي يمثل عهد الاستقلال الفعلي عن الباب العالي ابتداء من 1123هـ/ 1711م[6]، حيث أصبح ينتخب من قبل الديوان العالي.

هؤلاء الحكام الذين اختلفت طريقة توليهم الحكم وتصرفاتهم في الجزائر[7]، كان لهم وزراء أساسيون، وموظفون ثانويون، تغيرت ألقابهم على مدى الحكم العثماني؛ وقد شكلت مدينة الجزائر عصب الحياة السياسية إذ تمركزت بها مؤسسات الدولة التي يمكن اعتبارها المدينة الدولة[8]، ومن صلاحياته:

- كان يرأس السلطة التنفيذية، وتطبيق القوانين المدنية والعسكرية.
- يتصرف في كل البايليكات عن طريق البايات و"آغا العرب" والقياد.
- تولية وعزل الموظفين السامين مثل "الخزناجي" و"الآغا" و"وكيل الحرج".[9]
- إقرار الأمن والمحافظة على النظام في الإيالة.
- الإشراف على النظام الاقتصادي من خلال مراقبة مداخيل الدولة وخزينتها، وإقرار أسعار السلع، وتحديد قيمة العملات.

– يعتبر الباشا، القاضي الأعلى بمدينة الجزائر بإصدار الأحكام في كل من القضايا المدنية والجنائية أمام المتخاصمين.

– المصادقة على المعاهدات واستقبال القناصل المعتمدين بالجزائر العثمانية.[10]

2.1–الوزراء أو الموظفون السامون:

هم رجال الباشا وخاصيته، وهم الشخصيات المهمة في البلاد باعتبارهم وزراء في حكومة الباشا يشغلون الوظائف الأساسية في الدولة وتظهر قوة نفوذهم في الجهاز الإداري وصياغة القرارات على مستوى دار السلطان وباقي البايليكات، وهم حسب الترتب التالي:

1.2.1–الخزناجي:

يتولى المكانة الأولى على مستوى هيئة الوزراء، والمكانة الثانية في نظام الحكم[11]، وهو بمثابة وزير المالية ويشرف على خزينة الدولة التي لا تفتح إلا بحضوره، يعين من قبل الداي أو الديوان[12]، ويلقبه "فانتير دو بارادي" (Venture de Paradis) بالوزير الأول[13]. ويساعد الخزناجي مجموعة من المعاونين، كل من كاتب الدولة الذي يُقيد المداخيل في دفتره، وأمين السكة الذي يقوم بمراقبة النقود والمجوهرات وتقدير قيمتها وزنا وفحصا[14]، بالإضافة إلى أجيرين يهوديين؛ أحدهما يعرف "بالعيار" الذي يتحقق في المشكوك فيها، والثاني يعرف بـ "الوزّان" الذي يزن كل ما تعلق بالخزينة[15]، وأصبح الخزناجي من الشخصيات المؤهلة لتولي منصب الداي في حال شغوره، ومن المهام الموكلة إليه:

– مراقبة وضبط مصادر الدخل والإنفاق في الدولة[16]في سجل خاص.

– تسديد أجور الانكشارية بعد تحديدها من قبل الداي.[17]

– توسع نفوذه من تولي المصالح والأمور الإدارية، إلى المسائل العسكرية من خلال قيادة الحملات العسكرية عند الضرورة.[18]

2.2.1-آغا العرب أو آغا العسكر:

أطلق هذا المصطلح "آغا" على عدد كبير من الأفراد الذين شغلوا مناصب في الإدارة العثمانية على المستوى المدني أو المستوى العسكري، أما في الجزائر العثمانية فارتبط بعدد محدود من الموظفين في الجيش ومن أبرزهما "آغا العرب" وهو الوزير الثاني في سلك الموظفين[19]، وكان من أهم وأكبر المناصب خطورة، ولهذا كان الباشا يختاره من بين العسكريين محل ثقته[20]، ويتمتع بصلاحيات مطلقة خاصة في المناطق الداخلية، فهو القائد الأعلى لجيش البرية[21] بما في ذلك الانكشارية والمتطوعين والصبايحية (خيالة العرب) والمحلة المرابطة حول مدينة الجزائر[22]، المشرف على شؤون أوطان دار السلطان، والمتصرف الحقيقي في شؤون سكانه، بمساعدة القياد والشيوخ، يقول عنه فانتور دو برادي: « **عندما يخرج من باب الجزائر يتحول إلى مستبد مثل الداي**»[23]، وتمكن العديد من الآغاوات من تولي منصب الداي مثل "كور عبدي" 1137هـ/1724م، "بابا علي" 1168هـ/1754م، وعمار1231- 1233هـ /1815 -1817م [24]، وتكمن صلاحيته:

- مراقبة إقليم دار السلطان.[25]
- إقرار الأمن والهدوء في ربوع الإيالة بمساعدة قبائل المخزن[26].
- إعطاء الأوامر لمعاقبة المخالفين والتي كانت تتم في مقر إقامته المعروف بـ "دار سركجي"[27].
- يترأس ديوان دفع مرتبات الأجواق.
- قيادة الحملات عند الضرورة لمعاقبة القبائل المتمردة والممتنعة.
- جباية الضرائب على القبائل والغرامات[28].
- الحفاظ على حركة التنقل والمواصلات في المتيجة والأطلس.
- تعيين قواد الأوطان المتيجة والسواحل السبعة.[29]

3.2.1-خوجة الخيل أو آت خوجاسي:

وهو الوزير الثالث، مسؤول عن أملاك الدولة، ومن الشخصيات المرشحة لمنصب الداي[30]، يدير أملاك الدولة ويشرف على خيول ومواشي وحيوانات الدولة – يشرف على مخزن الخيول-[31] وجمع الضرائب، قيادة الفرق العسكرية لتأديب المتمردين والخارجين عن السلطة من القبائل[32]، تمويل موظفي الدولة بالمواد الغذائية الضرورية، المسؤول على أرياف دار السلطان من عزل أو حقول أو مزارع، والتحكم في القبائل المقيمة على أراضي العزل بدار السلطان وبايليك التيطري[33]، والاتصال بها لتزويد الجيش عند الضرورة، يراقب العلاقات بين دار السلطان البايليكات، يساعده في مهامه أربعة موظفين يخضعون لأوامره منهم باش شاوش، وكاهية، باش مكحلي، وباش علام.[34]

4.2.1-بيت المالجي أو الناظر:

هو المشرف على مصلحة أملاك وثروات الدولة العائدة للبايليك والموجودة داخل مدينة الجزائر والبليدة وفحوصها وأوطانها، والأملاك التي يصادر أو يعزل أو يستبعد أو يغيب أو يتوفى أصحابها، إذا انعدم ورثة شرعيون لها، ويشرف على الوفيات ومراسيم الدفن، وحراسة المقابر خارج المدن[35]بوضع حراس على أبوابها يعرفون بـ "الجباشي"، وإقامة الحفلات الدينية وتقديم الصدقات إلى الفقراء التي توزع عادة يوم الخميس، وتكفل بدفن الفقراء على نفقات الدولة [36].

ومن الأعمال الخيرية التي كان يقوم بها الناظر افتداء الأسرى المسلمين من البلاد المسيحية، وصيانة بعض المؤسسات الدينية، يساعده كل من القاضي الذي يعرف باسم "الوكيل" وموثقين يعرفان باسم "العدول".[37]

5.2.1-وكيل الحرج:

هو بمثابة وزير الحرب، يشرف على شؤون البحرية والنشاط البحري وأعمال الترسانة البحرية، والعتاد الحربي، وتوزيع غنائم البحر، وتوسعت صلاحيته في أواخر العهد العثماني إلى إدارة الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية[38]، فأصبح وزيرا للحرب والخارجية معا. ورغم أهمية المنصب إلا أن سلطته أقل من سابقيه، ويعود ذلك إلى تراجع الجهاد البحري ومداخليه، وعداء طائفة الانكشارية له باعتباره من طائفة الرياس المسؤول عنها.

6.2.1-رئيس الكتاب :

هو الأمين العام للحكومة، حيث يتولى تسجيل وصياغة القرارات التي يتخذها الديوان في اجتماعاته بحضور الداي في سجل عام، وكان الباشا يبدأ الكتابة بعبارة تقليدية «نحن باشا ديوان جند الجزائر المنيع».[39]

3.1- الموظفون المساعدون أو التابعون بالسراي:

1.3.1- هيئة الكتاب:

كان يعينهم الداي (الباشا)، ولا يتصرفون إلا بإذنه[40]، ويجلسون على يمينه، وعددهم أربعة لكل تخصصه[41]، وبسبب مستواهم الثقافي كان الداي يأخذ برأيهم ويستشيرهم في أمر الدولة خاصة فيما تعلق بالمجال المالي والمحاسبة والاقتصاد. ورغم صلاحياتهم ونفوذهم إلا أنهم لا يقررون شيء دون أمر من الداي.

- **الكاتب الأول أو المقاطعجي (المكتوبجي):**

وهو رئيس الكتاب الآخرين، لقب "بأفندي" ولخص حمدان خوجة أهمية المكتباجي أنها لا تقل أهمية عن وظيفة شيخ الإسلام، فهو يحتفظ بسجلات محاسبات الدولة، والتي كانت تثبت فيها القوانين العسكرية المعمول بها وأسماء ورتب الانكشارية من أوجاق ومحلة[42]، وكان يشترط في

صاحبها أن يكون عالما وفقيها بأمور الشريعة والحساب، وقد تولاه كبار وجهاء الجزائر من كراغلة وأعيان الجزائر ووجهائها.

- **الكاتب الثاني أو الدفتر دار:**

يكلف بتسجيل مصادر دخل البلاد[43] من ضرائب ورسوم، كما يتولى مراقبة المخازن، مما جعله يلقب بـ "الوكيل الكبير".

- **الكاتب الثالث وكيل الحرج الصغير:**

يهتم بتسجيل مداخيل البحر المتمثلة في الغنائم وأمور الجمارك[44]، يلقب بـ "قبودان بالي"[45].

- **الكاتب الرابع أو الرقمجي:**

مكلف بالشؤون الخارجية، من خلال تسجيل شكاوى القناصل المقيمين بالجزائر[46].

ونشير أيضا إلى وجود كاتبين آخرين يقومان بتحرير الرسائل الموجهة للبايات والمغرب وتونس، أحدهما يتولى قراءة الرسائل الواردة إلى الداي والرد عليها يعرف بـ "كاتب السر"، والآخر يعمل مع خوجة الخيل[47].

- **الترجمان:**

إن تنوع تركيبة المجتمع الجزائري من أتراك عثمانيين وعرب وأمازيغ وكراغلة وأجانب، إضافة إلى اللغة التركية، اللغة الرسمية للإيالة والدوائر الرسمية، فقد تم الاستعانة بترجمان لتسهيل التواصل والتخاطب بين الداي والسكان[48]، اعتبره حمدان خوجة مترجم البلاط، أو أمين اللغات الأجنبية[49]، كان يختار من الأعيان العرب لا الكراغلة، يشترط فيه القراءة والكتابة الجيدة بالتركية والعربية[50] يقوم بترجمة الأوامر التي يصدرها باشاوات الجزائر أو

الرسائل المكتوبة بالعربية التي يتلقاها من المغرب وتونس[51]، كما أنه يختم الوثائق والرسائل بخاتم الداي[52].

- **الباش كاتب:**

هو كبير الكتاب وكاتب الباي الخاص وحافظ دفاتره الإدارية، يحرر الرسائل التي تخص الباي، وحمل مراسلات الباي وبريد البابليك، إضافة إلى اتصاله بالخزناجي لإشرافه على حسابات الباي المالية.[53]

4.1-موظفو القصر

1.4.1– الصراف أو الصابجي:

هما شخصان يختاران من العنصر المحلي (من غير العثمانيين) مكلفان بمراقبة وزن كل ما تشمل عليه خزينة الدولة بحضور الخزناجي[54].

2.4.1– الخزندار:

هو أمين الداي الخاص أو أمين الخزنة، يحافظ على ممتلكات وأثاث الداي.[55]

3.4.1– الترجمان:

يختار من العنصر المحلي، يشترط فيه أن يحسن اللغتين العربية والعثمانية.[56]

4.4.1– رئيس التشريفات:

بمثابة مدير البلاط يكمن دوره في تسهيل الاتصال بين الداي ووزراءه.

5.4.1– أهجي باشي (أتشي باشي):

رئيس الطباخين على مستوى القصر المسؤول على إداراتهم وتعليمهم.

6.4.1– البسكري سيدنا:

هو خادم الخاص للباشا أو الداي[57] يعرفه الزهار بأنه: «خادم الأمير الذي يقال له البسكري متاع الباشا»[58]، وينتمي إلى العناصر البسكرية القادمة إلى مدينة الجزائر.

7.4.1– خوجة باب القصر:

مكلف بفتح الباب في كل صباح وإغلاقه ما بعد العصر وتسليم المفاتيح إلى الداي أو الحاكم.[59]

8.4.1–المطرب باش يداي:

هو ريس المطربين.[60]

9.4.1– كاتب أو خوجة حرس الداي:

يتمتع صاحبها بثقة كبيرة داخل القصر، والذي لا يبرحه ليلا ولا نهارا.[61]

10.4.1– الشواش:

هي مجموعة تتكون من اثني عشر شاوش يتقدمهم "باش شاوش"[62]، تقوم بتنفيذ وتطبيق أوامر الداي.

11.4.1– منظفو القصر:

يتكفل بها الأسرى المسيحيون ويبلغ عددهم أربعين أسيرا.[63]

2- السلطة التشريعية:

1.2–الديوان الكبير:

يعتبر المؤسسة العليا في هرم السلطة وهذا بشهادة صاحب المرآة بقوله: «لأن الديوان هو المجلس الأعلى للحكومة الجزائرية المكلف بمراقبة جميع أعمال الحكومة»[64]، ويمثل السلطة

التشريعية في البلاد، يتكون من ضباط وقادة الجيش، وممثلي طائفة الرياس، وممثلي السلطة المدنية، وممثلي السلطة الدينية، وبعض وجهاء وأعيان المدينة، يرأسه قائد الجيش الانكشاري.

وقد اضطلع بمهام كبيرة خلال الفترات السابقة، ليتقلص دوره مع فترة حكام الدايات واشتداد قبضتهم على الحكم من تجريده من صلاحياته[65]، ويعلق وليام شالر (William Shaler)على ذلك بقوله: « إن الديوان أصبح مجرد شبح لا حول ولا قوة له، ولولا لم يستدعه "عمر باشا" للإنعقاد 1232هـ/1816م لمعالجة قضية الحرب على بريطانيا، لما كان معنى لوجوده»[66]، لتأتي نهايته بعد نقل علي باشا" مقر الحكم من (الجنينة) في القصبة سنة 1233هـ/ 1817م، «وأصبح مجرد حبر على ورق في دستور المملكة »[67].

2.2– الديوان الصغير:

يمثل مجلس الحكومة –السلطة التنفيذية– يضم الشخصيات المقربة من "الباشا" التي يعتمد عليها في تسيير دفة الحكم، منها كبار ضباط الانكشارية (الآياباشي والبولوكباشي)، والموظفين الكبار إضافة إلى القاضي والمفتي، يرأس الديوان "الباشا"[68]، يدرس قضايا الدولة المطروحة والمستعجلة والتي تتعلق بالأمن والمال والعدل، ويتخذ بشأنها القرارات ويمررها إلى الديوان الأكبر لدراستها واتخاذ القرارات اللازمة قبولا أو رفضا أو تأجيلا[69]، وكان يجتمع يوميا لدراسة المسائل العادية المسجلة على جدول أعماله، أما اجتماع يوم السبت فكان يخصص للمسائل الهامة، وبعد المناقشة والتصويت على القرارات يتم تسجيلها[70].

3– السلطة القضائية:

كان "الباشا" أو الداي يمثل السلطة القضائية العليا في البلاد –بمعنى أنه القاضي الأول للبلاد– وقد قام بتفويض جزء من هذه السلطة لكل من الباي والقضاة، كما يمكن له سحبها منهم، وكان النظام القضائي للجزائر العثمانية يستمد نصوصه من الشريعة الإسلامية، إلا أنه كان

ر.ت.م.د: 2437-0797
ر.ت.م.دا: 2600-6782
الإيداع القانوني: 2015-6799

يتصف بثنائية الهياكل والأحكام القضائية[71]. وتبرز هذه الثنائية أيضا أن النظام القضائي المنظم التابع للبايليك يقتصر على المناطق الخاضعة للسلطة المركزية، بينما المناطق النائية والجبلية الممتنعة والمستعصية على السلطة فإن القضاء يعود إلى الشيوخ والمرابطين وأهل الرأي من كبار الأعيان[72].

3.1–المجلس العلمي الشرعي: المجلس الشريف أو مجلس المناظرة.

إحدى المؤسسات العليا التي وجدت بالجزائر العثمانية، وهي بمثابة الهيئة العليا الدينية، كانت تعرف في البداية "بمجلس الشرع العزيز لمحروسة الجزائر" إلى غاية أواخر القرن الحادي عشر الهجري الموافق للقرن السابع عشر الميلادي[73]؛ حيث أصبحت تعرف "بالمجلس العلمي الشرعي" وتضم الهيئة الدينية كل من المفتي والقاضي الحنفيين، والمفتي والقاضي المالكيين، إضافة موظفين آخرين[74] منهم شيخ المدينة ونقيب الأشراف، وبيت المالجي، وملحق عسكري، وأمناء الحرف، يرأسه المفتي الحنفي.

هذه الهيئة الشرعية والقضائية وجدت لتجاوز الخلاف في الأحكام بين المذهبين[75]، وإيجاد تقارب بينهما في الرؤيا والمواقف، وعبارة عن محكمة استئناف[76]، أو بمثابة "ديوان المظالم"[77]، ينعقد يوم الخميس من كل أسبوع[78]، كان مقره في البداية بضريح"سيدي عبد الرحمان الثعالبي"، ثم انتقل إلى دار الإمارة[79]، ليستقر نهائيا بالجامع الأعظم 1100هـ/ 1688م[80]، أما بقسنطينة فيعقد كل جمعة بحضور الباي.[81]حيث ينظر في المسائل التي تطرح عليه، وكانت السلطة القضائية تشمل في هيكلها على محكمتين، وتتكون من قاضيين ومفتيين أحدهما مالكي والآخر حنفي، وتنظر في قضايا مختلفة (إجرامية، تأديبية، مدنية) وأحكامها لا رجعة فيها[82]، كما كان بإمكان الباشا والمفتي والقاضي الحنفيين تلقي هدايا وهيبات من السلطان العثماني[83].

تتمثل وظائف المجلس القضائي في مايلي:

– يقوم بالفصل في القضايا التي عجز القاضي عن الفصل فيها.

– لا تقتصر مهمته على مراقبة الأوقاف والمحافظة عليها، بل تتعدى ذلك إلى تنظيم هذا القطاع وحفظ موارده، وتسجيل عائداته، وتسيير مداخليه التي تجمع سنويا وتوزيعها حسب رغبات المحبسين، وصيانة عقارات الأحباس، وتعيين المشرفين والوكلاء عليها.

– إصدار الفتاوى بما تعلق بالقضايا العامة كالبيع والشراء.

– النظر في القضايا المستعصية على الحاكم والمحاكم القضائية.

– الفصل والحكم في الخلافات والنزاعات بين المسلمين وأهل الذمة وفق الشريعة الإسلامية.

– معالجة المسائل والقضايا التي تحدث بين الهيئات الحكومية وموظفيها من جهة، وأفراد المجتمع من جهة أخرى.[84]

2.3- المفتيان: الحنفي والمالكي.

كان العثمانيون من أهل السنة، وجعلوا الفتوى على مذهبين: المذهب الحنفي[85]، والمذهب المالكي[86]، ولقبوا المفتي الحنفي "بشيخ الإسلام"[87] الذي يتم تعينه رفقة القاضي الحنفي من استانبول[88]، ليشرف على مختلف الجوانب الدينية في الإيالة[89]، لمدة ثلاث سنوات، ويقول ابن المفتي في تقييده عن تولي العثمانيين الفتوى في الإيالة الجزائرية، وفق المذهب الحنفي: «**اعلم أنّه كانت هذه الجزائر في أيام العرب علماؤها مالكية، ولمّا دخل التُّرك بدأ ظهور الصّفطالار[90]من العجم، مصاحبين للباشَالار، وبدأ ظهور علم الحنفية على لسان أولئك المذكورين، وتوصّل البعض من أولاد الترك إلى الإمامة، والخطابة، وخطة الفتوى**»[91]، ولقد حظي بمكانة هامة في جهاز حكم إيالة الجزائر، حتى أنه لقب بأفنديا، وهذا ما أشار إليه "حمدان خوجة في مرآته بقوله: «**لقب أفندي يحظى به فقط ثلاث موظفين الداي والمقطجي والمفتي الحنفي وعلى الرغم من أن رتبة الخزناجي مساوية لدرجات هؤلاء الأشخاص الثلاثة، فإنه لا**

ر.ت.م.د: 2437-0797
ر.ت.م.إ: 2600-6782
الإيداع القانوني: 2015-6799

يتمتع بهذا اللقب، وعندما يحضر أحد هذه الشخصيات الأربع يتحتم الوقوف على جميع القادة العسكريين، الذين يكونون في الديوان»[92].

ومع نهاية مدة خدمتهم ينتقلون إلى وظائف أخرى منها الخطابة أو إدارة مؤسسة الخيرات، كما حصل مع المفتي الحنفي "مسلم أفندي" الذي اشتغل بالجمارك كما اشتغل ابنه محمد– الذي تولى الإفتاء بعده– في سبل الخيرات وهي مؤسسة تابعة للأوقاف بعد أن يستقر في الجزائر[93]، إلا أن استمرار تعيينه من استانبول لم يستمر طويلا، في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر العثمانية حيث أصبحا يعينان من قبل "باشا" الجزائر نفسه[94].

فيما يتعلق بتاريخ بداية تعيين المفتي من داخل الجزائر يقول محمد بوشنافي في أطروحته: « **يمكننا أن نحدد معلمين تاريخيين لهذا التغيير، فإما أن يكون مع نهاية عهد الباشوات الثلاثين عام 1659م باعتبار أن المفتي الحنفي كان يرافق الباشا عند قدومه إلى الجزائر، أو ربما سنة1711م لما قام الداي علي شاوش (1710–1718م) بطرد الباشا الذي كان يبعثه السلطان لمراقبة الداي»**[95].

وتم تفضيل المفتي الحنفي على المفتي الملكي، في الحظوة والرأي والإعتبار[96]، حتى إنهم لقبوه "بأفندينا"[97]، وذلك لكون طائفة العثمانيين والأتراك تنتسب إلى المذهب الحنفي[98]، وأصبح المسؤول المطلق على الأمور الدينية[99]، وكان يعتبر مترجما للشريعة من خلال إصدار الفتوى. حيث بدأ يعين المفتي من أحناف الجزائر– بمعنى العثمانيون المولدون في الجزائر– يذكر ابن المفتي أن والده"حسين بن رجب"[100] أول مفتي حنفي من أبناء الجزائر الكراغلة عام1102هـ/ 1690م[101].

ونظرا لأهمية منصب المفتي مقارنة بالوظائف الدينية أخرى، اشترط في ترشيحه مجموعة من الشروط التي حددها الشرع الإسلامي، « **تحتاج إلى درجة عالية من العلم والتعمق في مسائل الفقه ومعرفة قوية للقرآن وعلومه وعلوم الحديث والقياس...كما تتطلب قوة**

الشخصية والنزاهة والصلاح والشجاعة في الرأي والثبات على قول الحق، وكانت شهرة العالم بين الناس في هذه الأمور من بين عوامل ترشيحه لهذه الوظيفة...».[102]

كان المفتي الحنفي يقيم بالجامع الجديد، والذي يعد الجامع الرئيسي لأتباع المذهب الحنفي في الإيالة الجزائرية، فكان يؤم الناس في الصلاة ويفتي حسب أحكام مذهب أبي حنيفة النعمان وأما الجامع الأعظم المالكي الملاصق للجامع الجديد، حيث يتوافد الناس على مفتيه المالكي لاستفساره واستشارته في قضاياهم.[103]

واحتل المفتيين بالجزائر العثمانية سواء المالكي أو الحنفي المرتبة الأولى في صف العلماء، ويعترف بهما جميع قضاة الجزائر العثمانية وكلاهما يستقران بمدينة الجزائر، إلا أن المفتي الحنفي هو المفضل لدى حكومة الأتراك العثمانيين إلى غاية نهاية حكمهم، أما المفتي المالكي فكان يعينه ويعزله الديوان[104]، ويلجأ إلى المفتي كل من يطعن في أحكام القاضي. ورغم تراجع المذهب المالكي أمام المذهب الحنفي على مستوى هرم السلطة إلا أنه كان هناك تقاسم في المهام، وتعايش بين المذهبين.

الخاتمة:

تناولنا في هذا الموضوع المناصب الإدارية التنفيذية والتشريعية والقضائية على مستوى دار السلطان وتحديدا العاصمة السياسية والاقتصادية للبلاد الجزائرية وهي مدينة الجزائر، وقد سمح لنا ذلك بمعرفة التنظيمات التي اعتمدها العثمانيون في الجزائر مما يجعلنا نخرج بمجموعة من الاستنتاجات:

*كانت الجزائر العثمانية في تنظيماتها السياسية والإدارية هي استانبول الصغرى لا تختلف عنها إلا في بعض التفاصيل.

* عرفت التنظيمات الإدارية تطورا ملحوظا وواضحا عبر القرون وخاصة في القرن الثامن عشر ميلادي، من خلال الاهتمام بالشؤون الداخلية في ظل تراجع المداخيل البحرية، والسماح للعنصر الكرغلي بتولي مناصب عليا في الدولة مثل منصب الباي و الخزناجي وآغا العرب.

* تميز الجهاز الإداري ببساطة تنظيماته ومرونته في الأداء، وتطور في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد. وقد كان عمليا في إجراءاته، وواقعيا في أحكامه، مكّنه من الاستمرار والبقاء طيلة ثلاثة قرون.

* تميزت الإدارة بطابعها العسكري مما ساعد ضباط الجيش من تولي المناصب العليا والارتقاء في السلم الإداري، مقابل تهميش وإبعاد العنصر المحلي.

* الإبقاء على التقاليد الإدارية في المدن والأرياف التي تعود إلى الفترة الزيانية والحفصية مثل الإبقاء على سلطة شيوخ القبائل ورؤساء العشائر، ودعم شيوخ الطرق والزوايا، وإدارة شؤون الأرياف عن بعد من خلال منح كبار الأعيان والموظفين المحليين.

* مكن التنظيم الإداري للجزائر العثمانية من التمتع بكيان مستقل عن الدولة العثمانية ومعترف به دوليا. إن الإبقاء على التنظيمات الإدارية المتأصلة في الجزائر مثل شيخ البلد والسلطة المدنية يشير إلى وجود حكم وطني، رغم الشوائب والعيوب التي ميزته بعدم إسناد المناصب السيادية والمهمة لأصحاب البلاد، الأمر الذي استغله بعض الكتاب والمؤرخين الغربيين في اعتبار الجزائر مستعمرة عثمانية.

الهوامش:

1) سعيدوني ناصر الدين بوعبدلي المهدي، **الجزائر في (العهد العثماني)**، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص22.

2) كامل محمد ليلى، **النظم السياسية (الدولة والحكومة)**، دار النهضة العربية، بيروت، 1969، ص16-19.

3) هو لقب الذي عرف به حكام الجزائر في الدولة العثمانية ولاياتها العربية، بينا لقب بالداي عند الأوروبين.

4) Pierre Boyer, **L'évolution de l'Afrique médiane (ancienne département d'Alger de 1830-1956),** Adrien-Maisonneuve, Alger-Paris, 1960 p271.- Abdelatif, Benachanhou, **L'état Algérien en 1830, Ses institutions sous l'émir Abdelkader, E.N.A.G, Alger**, p14.

5) عمار بخوش، **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى غاية** 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص ص58، 59.

6) عندما منع الداي "علي شاوش" نزول مبعوث السلطان "إبراهيم باشا" بميناء الجزائر، بحجة إثارة الفتن والقلاقل، مما سمح لداي "شعبان ومن وراء أن يحصلوا على لقب "الباشا". Tomas Shaw,**Voyage dans la régence d'Alger, ou desciption Géoraphie, Physique, Philogique, etc de cet état**, traduit de l'anglais par J McCarthy, chez Marlin éditeur, Paris, 1830, p167.

7) عمار بخوش، المرجع السابق، ص62.

8) وليم سبنس، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تعريب وتقديم: عبد القادر زبادية، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1980، ص53.

9) Abdelatif Benachanhou, Op.cit, p14

10) الهندي محمود إحسان، **الحوليات الجزائرية**، العربي لإعلان والنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، 1977، ص49.

11) سعيدوني ناصر الدين، **ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص220.

12) Laugier De Tassy, **Histoire royaume d'Algérie avec l'état présent de son gouver-nement, et ses forces de terre et de mer, de ses revenues, Police justice, politique, et commerce**, préface Noël Laveau et André noushé, edt Loysel, Paris 1992 , p28.

13) Venture de paradis, **Alger au XVIIIe siècle**, imp-lib-e Typographie Adolphe Jordan, Alger 1898, p115.

14) ناصر الدين سعيدوني وبوعبدلي المهدي، المرجع السابق، ص17.

15) Shaw (T), Op.cit, p167.

16) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص220.

17) بلبروات بن عتو، **المدينة والريف في مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني**، رسالة دكتورة، جامعة وهران، 2007-2008، ص163.

18) Grammont (H.D), "Relations entre la France et la régence d'Alger au XII^{e} siècle", in **R.V** n°23, 1879, p12 et 49.

19) ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية**، المرجع السابق، ص228.

20) حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة (لمحة تاريخية وإحصائية عن إيالة الجزائر)**، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، م.و.ف.م، الرغاية، الجزائر، 2006، ص90. Venture de Paradis, **Tunis et Alger au XVIII^e siècle, ou description et observation**, et présenté par Joseph Cuoq edtSindbad, Paris, 1983, p177-188.

21) Albert Devoulx, **Tachriffat, Recueil de notes historiques sur l'administration e l'ancienne régence d'Alger**, publ par Devoulx , imprimerie du gouvernement, Alger, 1852, p20.- Shaw (T), Op.cit, p158-159

22) Ibid, p20 et 214.

23) Venture de Paradis, **Alger au XVIIe siècle**, Op.cit, p55.

24) [1]Naceredine Saidouni, **l'Algérois rurale à la fin de l'époque ottomane** Op.cit, p128-129.

25) أحمد الشريف الزهار، **مذكرات نقيب الأشراف**، المصدر السابق، ص48.- سعيدوني ناصر الدين، المرجع السابق، ص228.

26) ناصر الدين سعيدوني، "دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالإيالة الجزائرية، **الأصالة**، عدد 32، 1976، ص46-72.

27) الزهار، المصدر السابق، ص44. - Venture De Paradis, **Tunis et Alger au XVIIe siècle**, Op.cit, p175.

28) ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية**، المرجع السابق، ص274.

29) الزهار، المصدر السابق، ص48.

30) المصدر نفسه، ص141. - Venture De Paradis, Op.cit, p214.

31) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص90.

32) ناصر الدين سعديوني، المرجع السابق، ص226.

33) Aucapitaine Henri de Barron, Federmann Henri, "Notice sur l'histoire et l'administ-ration de Beylik de Titeri" In **R.A** n°9, 1865, p280 et 302.

34) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص226.

35) Laugier De Tassy, Op.cit, p229.

36) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص234.

37) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص239.

38) المصدر نفسه، ص91.

39) المصدر نفسه، ص91.

40) Laugier De Tassy, **Histoire d'Alger et le Bombardment de cette ville en 1816**, Amesterdam, 1725, p238.
41) Shaw (T) , Op.cit, P165.- Devoulx (A), Tachrifat, Op.cit, p20.
42) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص91.
43) المصدر نفسه، ص91.
44) المصدر نفسه، ص91.
45) المصدر نفسه، ص91.
46) المصدر نفسه، ص91.
47) مبارك بن محمد الهلالي الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، لجزائر، 1964، ج3، ص184.
48) Shaw (T), Op.cit, p170.
49) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص117.
50) De Tassy , Op.cit, p239.
51) Devoulx (A), Tachrifat, Op.Cit, p19.
52) De Tassy, Op.cit, p239.
53) ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800–1830)**، الشركة الوطنية للنشر والنوزيه، الجزائر، 1979، ص28.
54) Venture de Paradis, Op.cit, p 212-213.
55) De Tassy Laugier, Op.cit, p143-144.
56) Venture de Paradis, Op.cit, p213.
57) Devoulx (A), Tachrifat, Op.cit, p24.
58) الزهار، المصدر السابق، ص39.
59) Venture de Paradis, Op.cit, p214.
60) Idem.
61) Devoulx (A), Tachrifat, Op.cit, 20.
62) De Tassy Laugier, Op.cit, p140.
63) الزهار، المصدر السابق، ص39.
64) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص89.
65) المصدر نفسه، ص 154.
66) وليام شالر، **مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816–1824**، تعريب وتقديم:إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982، ص40.
67) المصدر نفسه، ص43.

68) يتكون من 35 شخصية عسكرية ومدنية التي تشمل الساعد الأيمن للباشا.

69) بن عتو بلبروات، المرجع السابق، ص165.

70) جمال قنان، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر (1500 – 1830م)**، م.و.ط، الجزائر، 1987، ص106-107.

71) ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص22.

72) المرجع نفسه، ص23.

73) عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر**، مقاربة اجتماعية-اقتصادية، المئسسة الوطنية للإنصال والنشر والاشهار، الجزائر،، 2007ص78.

74) ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص24. Venture de Paradis, Op.cit, p157.

75) أحمد مصطفى بن حموش، **المدينة والسلطة في الإسلام، نموذج الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار البشائر، دمشق، 1999، ص86.

76) المدني أحمد توفيق، **كتاب الجزائر**، م.و.ك، الجزائر، 1984، ص.37

77) عائشة غطاس، "القضاة الأحناف بمدينة الجزائر"، **المجلة العربية لدراسات العربية**، العدد 17-18، 1998، الجزائر، ص372.

78) ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر(العهد العثماني)**، م. و.ك، الجزائر، 1985،، ص155.- Venture de Paradis, Op.cit, p25.

79) عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون**، المرجع السابق، ص78.

80) Venture de Paradis, Op.cit, p157.

81) محمد المهدي شعيب، **أم الحواضر في الماضي والحاضر**، مطبعة البعث، قسنطينة، 1980، ص.215

82) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص72.

83) محمد بوشنافي، **القضاء والقضاة في الجزائر خلال العهد العثماني (16م–19م)**، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2008، ص32.

84) بن عتو بلبروات، المرجع السابق، ص165.

85) ينتسب المذهب الحنفي لإمامه أبو حنيفة أول الأئمة الأربعة، فقد عايش جانبا كبيرا من عهد الدولة الأموية، وعهدا من الدولة العباسية، أخذ العلم على أئمة أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم الإمام زين العابدين، بمحمد الباقر، جعفر الصادق، وأخير الحسن العسكري، ومن شيوخ آخرين بلغوا أربعة آلاف شيخ.

فرض نفسه كمذهب يمتلك رصيدا وتراثا علميا ودينيا ضخما، يواجه بها استفسارات وتساؤلات العصر. أنظر الشكعة مصطفى، **الأئمة الأربعة**، ط3، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1991، ص10. الشرقاوي عبد الرحمن، **الأئمة التسعة**، ط1، دار الشرق، 1991، ص56.

86) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16–20م)**، ط2، م.و.ك، الجزائر، 1958، ج1، ص399.

87) المرجع نفسه، ص399. – حمدان خوجة، المصدر السابق، ص129.

88) محمد بوشنافي، المرجع السابق، ص131.

89) المرجع نفسه، ص32.– يسمينة زقاوي، « **نظام القضاء في الجزائر على عهد الدايات**»، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2005، ص81.

90) الصفطالار: هي جمع مفردة صوفتة وهي تعني الطالب الذي يدرس في الجامع الفقه والنحو والمنطق.

91) ابن المفتي رجب شاوش، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، تحقيق: فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص86.

92) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص91.

93) ابن المفتي، المصدر السابق، ص28. Albert Devoulx, **Les édifices religieux de l'ancien Alger**, Bastide, Alger, 1870, p14

94) Ibid, p77.- Devoulx Albert, **Tachriffat**, Op.cit, p77.

95) ابن المفتي، المصدر السابق، ص28. – محمد بوشنافي، المرجع السابق، ص32.

96) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 399.

97) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص91.

98) ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص23.

99) المرجع نفسه، ص137.

100)حسين بن رجب شاوش: ولد سنة 1072هـ/1661م بمدينة الجزائر، عالم وفقيه، تولى الإفتاء سنة 1102هـ/1691م، أول كرغلي تولى الإفتاء في الجزائر، عرف بأخلاقه العالية، وحظي بمكانة كبيرة عند الحكام الأتراك، وكلمته مسموعة بينهم،كان ممن يفضلون المصلحة العامة. ابن المفتي، المصدر السابق، ص12، 13.

101)المصدر نفسه، ص 12.– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص399.– عبد القادر نورالدين، **صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، مطبعة البعث، قسنطينة، 1965، ص271.–

102)أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 398.

103)محمد بوشنافي، المرجع السابق، ص34.- زقاوي يسمينة، المرجع السابق، ص81.

104) Boyer Pierre, "Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la régence d'Alger 16éme-19éme siècle" in **R.O.M.M**, n°1, 1966, pp27, 28.